

محضر إجتماع لجنة الطاقة مع

الرئيس التنفيذي لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

الثلاثاء ٢٣ إبريل ٢٠١٩



عقدت لجنة الطاقة بالجمعية إجتماعاً برئاسة المهندس/أسامة جنيدي ، وبحضور الدكتور / محمد عبد الرحمن – الرئيس التنفيذي لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك ، والمهندس / شريف زهير – مدير إدارة التعريفة بالجهاز ، والدكتور / وسام الباز – مستشار الجهاز ، وبحضور فريق العمل المصاحب من الجهاز ، وعدد من السادة أعضاء الجمعية ، ورجال الصحافة والإعلام ، وذلك في تمام الساعة العاشرة صباحاً يوم الثلاثاء الموافق ٢٣ إبريل ٢٠١٩ ، بمقر الجمعية بالجيزة ، بهدف التعرف على :

” خطة الجهاز خلال الفترة القادمة لتشجيع الاستثمارات في قطاعات الطاقة المختلفة ودور مجتمع الأعمال المصري للمساهمة في تحقيقها ”

مع إلقاء الضوء على بعض الموضوعات الهامة ومنها :

- توليد الكهرباء من المخلفات.
- توليد الكهرباء والحرارة بمنظومات ال Co-Generation .
- توليد الكهرباء من غاز الشعلة.
- قواعد وأسس رسوم استخدام الشبكة الموحدة لنقل الكهرباء من أماكن التوليد إلى أماكن الاستهلاك . wheeling .

وقد بدأ اللقاء بكلمة المهندس / أسامة جنيدي – رئيس لجنة الطاقة بالجمعية مرحباً بالدكتور / محمد عبد الرحمن – الرئيس التنفيذي لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك وبفريق العمل المرافق له خلال اللقاء ، وقد أكد سيادته على أهمية هذا الإجتماع لما سيكون لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك من دور محوري كبير في نجاح استثمارات قطاع الكهرباء والطاقة في مصر في الفترة القادمة وذلك تحقيقاً لرؤية السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي بأن تصبح مصر مركزاً إقليمياً للطاقة في المنطقة .

ثم قام الدكتور / محمد عبد الرحمن - الرئيس التنفيذي لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك بتوجيه

الشكر للجنة الطاقة بالجمعية لتوجيه الدعوة له لحضور هذا اللقاء الهام مع مجموعة كبيرة من السادة أعضاء الجمعية من ممثلي مجتمع الأعمال المصري العاملين بقطاع الطاقة والكهرباء، مؤكداً على أن وضع الطاقة في مصر أصبح أفضل من السابق ويوفر فرص واعدة للاستثمار المحلي والاجنبي، مشيراً إلى أن أسعار بيع الكهرباء في مصر تعد من أفضل الاسعار على مستوى العالم.

وقد أكد سيادته على أن قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة في مصر قد شهد تطور كبير وحقق طفرة غير مسبوقة، فقد اصبح النموذج المصري في ملف الطاقة يحظى بأهتمام دولي كبير، حيث أن دولة زامبيا وبعض دول الكوميسا شرعت في استنساخ وتطبيق التجربة المصرية وقامت بترجمة قانون الكهرباء المصري إلى اللغة الفرنسية كما انها تسعى لتطبيقه. وازداد سيادته أن محطة "بنبان" للطاقة الشمسية بأسوان تعكس نجاح مصر في توفير مزيج من الطاقات بمختلف اشكالها وهو ما يعزز من قدرة قطاع الطاقة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى وجود أكبر الشركات المتخصصة في إنتاج الكهرباء بالوقود الإحفوري أو الطاقة الجديدة والمتجددة.

وقد أشار سيادته إلى أنه يوجد حالياً ٣٤ مليون مشترك بالشركات الحكومية المنتجة للكهرباء بجانب ١١٧ شركة من القطاع الخاص لديها ١٢٠ ألف مشترك وهو ما يمثل تحدي كبير أمام الجهاز لحل المشكلات التي تواجه الشركات ومشتريها، مضيفاً أن حماية المستهلك هي البؤرة والهدف الأساسي لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء.

وقد قام سيادته بتقديم Presentation تحت عنوان: **" رؤية جهاز مرفق الكهرباء لتشجيع الاستثمار في قطاعات**

الطاقة المختلفة "، والذي يمكنكم الإطلاع عليه من خلال زيارة الرابط التالي : <https://bit.ly/٢LnfBdM>

ثم تم فتح باب المناقشة حيث تم إستعراض ومناقشة أهم النقاط التالية:

- تم التأكيد على أن هناك اهتمام كبير بالاستثمار في مشاريع انتاج الكهرباء من المخلفات، وخاصة أنه من المتوقع ضخ استثمارات ضخمة في هذا المجال بعد الانتهاء من اصدار التعريفة الخاصة باسعار الكهرباء من المخلفات، حيث تم التساؤل حول توقيت اصدار التعريفة ومدى ربطها بأسعار العملات الاجنبية ، وهنا تم الرد بأن الجهاز يعمل حالياً على احتساب التكلفة التي ستتحملها وزارة الكهرباء من تعريفة توليد الطاقة من المخلفات والبالغة ١٤٠ قرشاً، كما أنه سيتم الانتهاء من اصدارها خلال الفترة القريبة القادمة ، كما تم التأكيد على أن خطة إعادة الهيكلة التي وضعها الجهاز لمدة ٥ سنوات قد تأثرت بشكل كبير نظراً للظروف الإقتصادية التي تمر بها الدولة وخاصة تغير سعر الدولار، وهو الأمر الذي أثر على سير الخطة ولكن يتم التعامل في هذا الشأن حالياً في ظل فترة الثلاث سنوات المتبقية للخطة.

- تم التأكيد على أن تاخر اصدار تعريفه انتاج الكهرباء من المخلفات ،يأتي نتيجة لتداخل عدة جهات في التعريفه ومنها المحليات ووزارة البيئة والتي تعد أحد أهم الجهات المسؤولة عن ملف توليد الكهرباء من المخلفات ممثلة في جهاز المخلفات الصلبة.
- تم التأكيد على ضرورة تحديد سعر لشراء فائض الكهرباء المنتجه من محطات الCo-Generation، وخاصة في ظل تشجيع الدولة لاقامة مثل هذه المشروعات ذات الكفاءة العالية لاستخدام الغاز ، وهنا أكد رئيس الجهاز على أنه يتم حالياً وضع التشريعات المشجعة لإنتاج هذا النوع من الطاقة بحيث يتم إتاحة الفرص الإستثمارية للمستثمرين في ظل توافر الغاز حالياً بشكل جيد في مصر .
- تم التأكيد على ضرورة استثناء العقود الجارية للشركات المنتجة للكهرباء باستخدام الغاز من أية زيادات مستقبلية في اسعار الغاز لتشجيع وجذب الاستثمار الاجنبي والمحلي، كما أن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تفرض رسوم متعددة ومتغيرة على الشركات المنتجة للكهرباء التي تعمل بالمناطق الحرة ،وهو ما يخل بالدراسات الإقتصادية ودراسات الجدوى التي قامت بها تلك الشركات بناءً على الأسعار المتفق عليها للغاز منذ بداية العقد ،وهو ما يستوجب ضرورة إعفاء تلك الشركات من أية رسوم اضافية.
- إقراح أن يتم عرض أية تشريعات جديدة لجهاز مرفق تنظيم الكهرباء وحماية المستهلك على مجلس الدولة لإتام المراجعات التشريعية عليها قبل اصدارها ،وذلك نظراً لأن التعديلات الدستورية الجديدة لم تلزم مجلس الدولة بمراجعة القوانين واللوائح التنفيذية إلا ما يعرض عليها فقط.
- تمت الإشارة إلى أهمية وجود رؤية واضحة حول الجهة التي ستقوم بالشراء من الشركات المنتجة للكهرباء ، هل ستقوم الدولة بالشراء ممثلة في الشركة المصرية لنقل الكهرباء أم سيقوم المستهلك النهائي (المواطن) بالشراء والتعامل المباشر مع الشركات الخاصة ،وهنا تم التأكيد من قبل رئيس الجهاز على أن هذا الأمر يظل قيد الدراسة والمناقشة خلال الفترة الحالية .
- تمت الإشارة إلى معاناة بعض شركات القطاع الزراعي الذي يتم محاسبته بتعريفه إستهلاك الكهرباء التي تم محاسبة القطاع الصناعي بها أيضاً والتي تبلغ ١٠٥ قرشاً ،الأمر الذي يعد عبئاً كبيراً بالنسبة للقطاع الزراعي وهو ما يجعل المنافسة عالمياً أمر شبه مستحيل ،كما تم فرض إدخال عدادات الكهرباء الرقمية في بعض القطع من الأراضي الزراعية والتي تتم المحاسبة من خلالها بتسعيرة ١١٩ قرشاً.
- تمت الإشارة إلى أهمية وجود قواعد ثابتة واضحة لتحديد مقابل إستخدام شبكة التوزيع والنقل ،وهنا تم التأكيد من قبل الجهاز على أنه يتم حالياً تلقي ودراسة كافة المقترحات والنماذج المطروحة فيما يخص المحاسبة بعد رفع الدعم ،حيث يتم دراسة أي النماذج سيتم البدء بها والتأثيرات المتوقعة المترتبة عليه على كافة المستويات.

وفي نهاية الإجماع قام المهندس/أسامة جندي – رئيس اللجنة بتوجيه الشكر إلى الدكتور / محمد عبد الرحمن –
الرئيس التنفيذي لجهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك وفريق عمله لتشريفهم لهذا اللقاء الهام ، كما قام بشكر
جميع الحضور على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء.

